

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية السودان



وزارة العدل

خطة الوزارة للعام 2019

## أولاً: مقدمة:

تتناول هذه الوثيقة خطة وزارة العدل للعام 2019، وهي تشتمل على مقدمة ومرجعيات اعداد الخطة، واختصاصات الوزارة، والرؤية والرسالة، والأهداف الاستراتيجية للخطة الرباعية للوزارة، والغايات والتحديات، ثم ملخص لخطة الوزارة للعام 2019، ومصفوفة بالمشروعات والتكلفة الاجمالية للمشروعات.

نشير إلى أن هناك بعض المشروعات بدأ تنفيذها خلال العام السابق وسيستمر تنفيذها خلال العام 2019. وقد تم اعداد مشروعات خطة الوزارة للعام 2019 حسب الأولويات ومطلوبات برنامج اصلاح الدولة. وتجنئ خطة العام 2019 لتحقيق هدف عام يتمثل في:

بسط العدل وصيانة الحقوق الإنسانية، وذلك بتطوير التشريعات لمواكبة التطور في المجتمع السوداني والدولي، وتقديم خدمات قانونية ميسرة وسهلة للجميع، ومواءمة التشريعات بين مستويات الحكم، ونشر الثقافة القانونية وبناء وتطوير قدرات الكادر البشري قانونياً وإدارياً وتقنياً.

## ثانياً: مرجعيات اعداد الخطة:

1. الخطة العامة للدولة.
2. برنامج إصلاح الدولة .
3. توصيات مؤتمر الحوار الوطني التي تلي وزارة العدل.
4. قانون تنظيم وزارة العدل لسنة 2017.
5. الخطة الرباعية للوزارة (2017 – 2020).
6. قرارات وتوجيهات المجلس الوطني ومجلس الوزراء.
7. خطة الوزارة للعام 2018.

## ثالثاً: إختصاصات وزارة العدل :

تستند إختصاصات الوزارة إلى مصادر متعددة هي :

- دستور جمهورية السودان الإنتقالي لسنة 2005 تعديل لسنة 2016.
- قانون تنظيم وزارة العدل لسنة 2017.
- المرسوم الجمهوري رقم 42 لسنة 2018.
- التشريعات الأخرى ذات الصلة.

## وتتمثل أهم الإختصاصات في الآتي :

1. العمل على ترقية الأداء في مهنة القانون ووضع الأسس والتقاليد السليمة للمهنة.
2. صياغة مشروعات القوانين وسائر التدابير التشريعية بالتنسيق مع الأجهزة المختصة.
3. تقديم الخدمات القانونية لأجهزة الدولة ويشمل ذلك صياغة القرارات، والعقود وتوثيقها، والإتفاقيات ومراجعتها وإبداء النصح حول أي تصرف أو نزاع يعني تلك الأجهزة وتمثيلها أمام الجهات التي تفصل في الدعاوى المدنية وفق أحكام القانون.
4. العمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان.
5. تمثيل الدولة في المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بقضايا حقوق الإنسان وإبراز جهد الحكومة والمجتمع في هذا الشأن.
6. حماية حقوق أصحاب الإبتكارات والإختراعات بتسجيل براءات الإختراع وحفز المبدعين لحماية حقوقهم القانونية.
7. المشاركة في أعمال المنظمات الاقليمية والدولية المعنية بالقانون الدولي وحماية الملكية الفكرية.
8. تقديم خدمات قانونية ميسرة وسهلة للمحتاجين.
9. مواءمة التشريعات بين مستويات الحكم المختلفة بالتنسيق مع الولايات.
10. تسجيل الكيانات والمعاملات والحقوق وغيرها وفقاً للقوانين المنظمة لذلك.

## رابعاً: الرؤية:

وزارة رائدة ومتميزة في بسط العدل و سيادة حكم القانون.

## خامساً: الرسالة:

نعمل على تحقيق العدالة وبسط سيادة حكم القانون من خلال بناء شراكات ذكية وكوادر مؤهلة ذات مهارات قانونية وتقنية حديثة.

## سادساً: القيم:

1. المسؤولية والانتماء .
2. الشفافية والنزاهة.
3. التواصل الفعال والتنسيق.
4. التحسين المستمر.
5. العمل بروح الفريق.
6. الاعتراف بالمتميزين.

## سابعاً: الأهداف الاستراتيجية ( للخطة الرباعية 2017 - 2020 ) :

1. تعزيز حماية حقوق الانسان.
2. مراجعة التشريعات لتواكب التطور في المجتمع السوداني والتطور الدولي.
3. تعزيز التعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية والدول في المجالات القانونية والعدلية.
4. نشر الوعي والثقافة القانونية.
5. توفير عدد كاف من المكاتب والمباني اللازمة للعمل.
6. زيادة الموارد المالية وترشيد الصرف.
7. بناء وتطوير قدرات العاملين في المجالات القانونية والتقنية.
8. تحويل أداء الوزارة والمتعاملين معها من الطريقة الورقية إلى الحوسبة الرقمية.

## ثامناً: الغايات:

1. بسط سيادة حكم القانون وتوفير العدالة الناجزة.
2. خدمات قانونية متاحة وميسرة على مستوى الوحدات الحكومية والقومية والولائية والمحلية.
3. مستوى خدمات قانونية ذات جودة عالية وتميز في الأداء.
4. حوسبة العمل العدلي بجميع المعنيين.
5. الإهتمام برفع القدرات.

## تاسعاً: التحديات :

- (1) سيادة حكم القانون بحيث يلتزم بها نشاط الدولة وحركة المجتمع وتنطبع عليه حياة المواطنين.
- (2) توفير العدالة للمواطنين على كافة المستويات.
- (3) ضمان إحترام حقوق الإنسان الأساسية .
- (4) توفير التمويل اللازم لمشروعات الخطة.

## عاشراً: ملخص خطة الوزارة للعام 2019:

تشتمل خطة الوزارة للعام 2019 على 63 مشروعاً موزعة على قطاعين هما قطاع الحكم والإدارة وقطاع التنمية الإجتماعية والثقافية، وأربعة مجالات هي: مجال الحكم الراشد، ومجال العمل والموارد البشرية، ومجال التعليم والتدريب والبحث العلمي، ومجال الاتصالات وتقانة المعلومات، وذلك على النحو الآتي:

### 1) قطاع الحكم والإدارة:

يشتمل هذا القطاع على 36 مشروعاً تتمثل في الآتي:

1. المساهمة في صياغة دستور السودان الدائم.
2. مواءمة الدساتير والولائية مع الدستور القومي والتشريعات الولائية مع التشريعات القومية.
3. حصر وترجمة الإديبات الدستورية المقارنة.
4. مراجعة القوانين.
5. ترجمة القوانين السارية إلى اللغة الإنجليزية.
6. إكمال إنشاء الجريدة الرسمية في الولايات التي لا توجد بها جريدة رسمية.
7. مواصلة الإصلاح والتطوير الهيكلي والتشريعي لوزارة العدل.
8. إعداد مرشد لإجراءات استصدار التشريعات.
9. تحديث ملفات التشريع ومعالجتها ورقياً وأرشفتها إلكترونياً.
10. إصدار نسخة إلكترونية لقوانين السودان.
11. تنفيذ توصيات المراجعة الدورية الشاملة.
12. إعداد دراسات للإتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي لم يصادق عليها السودان.
13. نشر وعي وثقافة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

14. التنسيق مع الآليات الدولية والوطنية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
15. إعداد تقارير السودان الدورية المطلوبة بموجب الإتفاقيات والآليات التعاقدية الخاصة بحقوق الانسان.
16. المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ويشمل وذلك : مجلس حقوق الإنسان – اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان الشعوب – اللجنة العربية الدائمة حقوق الانسان- الهيئة الوطنية الدائمة لحقوق الإنسان لمنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها.
17. تعزيز العدالة والمصالحة في الولايات المتأثرة بالنزاعات.
18. تعميم الخدمات القانونية على اجهزة الدولة.
19. متابعة الجوانب القانونية للمنظمات الدولية والإقليمية وهيئات الأمم المتحدة بالسودان.
20. اعداد دراسات متخصصة في مجال القانون الدولي المعاصر والإتفاقيات الدولية.
21. حصر وتصنيف الإتفاقيات الدولية التي صادق عليها السودان وطباعتها في مجلدات ونسخ إلكترونية.
22. تقوية التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة وتعزيز العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة في المجالات القانونية.
23. تقوية التعاون والتنسيق مع الأجهزة العدلية المختلفة وأجهزة إنفاذ القانون وأحكام التنسيق الداخلي.
24. إبرام عقود حكومية محكمة الصياغة ومتوافقة مع القوانين واللوائح والمنشورات ذات الصلة.
25. ضبط توثيقات العقود الحكومية.
26. مراجعة قوانين الملكية الفكرية: (العلامات التجارية – النماذج الصناعية – براءات الإختراع).
27. تكملة مشروع حماية المؤشرات الجغرافية السودانية إقليمياً ودولياً.
28. فتح عدد 5 مكاتب فرعية للتسجيلات التجارية بالولايات وذلك في كل من:

أ. ولاية غرب دارفور.

ب. ولاية كسلا (حلفا الجديدة).

ج. ولاية النيل الأزرق.

د. ولاية شرق دارفور.

ه. ولاية وسط دارفور.

29. انشاء سجل لرهون الشركات.

30. مراجعة قوانين: (أسماء الأعمال لسنة 1931، قانون الشركات لسنة 1933، وقانون

ترخيص الوكلاء التجاريين ومراقبتهم لسنة 1972).

31. تفعيل التفتيش الميداني للكيانات التجارية.

32. زيادة عدد المستفيدين من خدمات العون القانوني.

33. فتح مكاتب للعون القانوني بولايات: البحر الأحمر، كسلا، وجنوب دارفور.

34. تفتيش تنظيمات العمل وأنشطتها.

35. إجراء إنتخابات الإتحادات المهنية.

36. تطوير وتفعيل تشريعات تنظيمات اصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني.

## 2) قطاع التنمية الإجتماعية والثقافية:

يشتمل هذا القطاع على 27 مشروعاً تتمثل في الآتي:

1. توفير المباني والمقار للادارات بالوزارة ويشمل ذلك: المسجل التجاري- الملكية الفكرية-

العون القانوني- مسجل تنظيمات العمل - مسجل اصحاب مهن الانتاج الزراعي

والحيواني- مركز التدريب القانوني.

2. توفير الكوادر القانونية المساعدة في المركز والولايات.

3. توفير وسائل الحركة والأدوات والمعدات المكتبية والكتابية.

4. تأهيل عدد 15 مستشار قانوني في مجال الدراسات العليا.



5. تدريب عدد 900 مستشار قانوني في المجالات القانونية المختلفة بالتركيز على المجالات الآتية: صياغة التشريعات، القانون الدولي، العقود، حقوق الإنسان، الملكية الفكرية.
6. تدريب عدد 400 كادر مساعد في المجالات الإدارية المختلفة.
7. انشاء مركز للتدريب ونظام تدريبي متكامل.
8. استقطاب فرص التدريب التي تتيحها المنظمات الدولية والإقليمية والدول الصديقة والشقيقة.
9. رفع قدرات المستشارين القانونيين للمجالس التشريعية والبرلمانيين في مجالات الصياغة التشريعية والسلطات الحصرية والمشاركة.
10. تفتيش عدد 400 مستشار قانوني من درجة كبير مستشارين فما دون، وتفتيش 40 إدارة ومكتب قانوني.
11. التقصي في الشكاوى ضد المستشارين القانونيين.
12. التفتيش والمتابعة للمكاتب القانونية بالمركز والولايات.
13. تطوير العمل القانوني بالولايات.
14. اعادة هندسة الإجراءات بالوزارة.
15. تطبيق التقييم الذاتي وفق معايير التميز المؤسسي.
16. نشر ثقافة التخطيط الإستراتيجي والتميز المؤسسي.
17. إكمال الربط الشبكي في المركز والولايات.
18. تحديث قاعدة بيانات وزارة العدل.
19. إكمال الخدمات القانونية الالكترونية.
20. إكمال الارشفة الالكترونية لملفات المسجل التجاري.
21. نشر الوعي والثقافة القانونية وأنشطة الوزارة.
22. إكمال انشاء المركز الإعلامي بالوزارة وإذاعة العدل FM.
23. انشاء مكتبة إلكترونية ودعم المكتبات بالرئاسة والإدارات المختلفة بالمراجع والدوريات.

24. تقديم خدمات اجتماعية ميسرة لمنسوبي الوزارة.

25. إنشاء صالة أفرح.

26. انشاء مزرعة للإنتاج الزراعي والحيواني.

27. اقامة مجمع تعاوني استهلاكي.

**تبلغ التكلفة الكلية لمشروعات الوزارة للعام 2019 مبلغ قدره 185,271,850 (مائة  
خمسة وثمانين مليوناً ومائتين واحد وسبعين ألف وثمانمائة وخمسين) جنيهاً.**